ملخص أداء الاقتصاد الفلسطيني

تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال عام 2023 بنسبة 5.5% بواقع (1.9% في الضفة الغربية، 22.6% في قطاع غزة) نتيجة عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول 2023، مما أدى إلى إنهيار مقومات الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة الذي سجل انخفاضاً حاداً خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 81.3%، وما رافقه من تداعيات على الاقتصاد في الضفة الغربية من خلال التضييق والإغلاق والاقتحامات المستمرة لمحافظات الضفة الغربية، ومنع دخول العاملين الفلسطينين للعمل في إسرائيل، بالإضافة إلى التراجع الحاد للدعم الخارجي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في قرصنة جزء من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام، كل ذلك أدى إلى زيادة حالة الركود وتراجع الاقتصاد الفلسطيني وايضاً على قدرة الحكومة للإيفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع الفلسطيني.

سجلت معدلات البطالة مع بداية العدوان في الربع الرابع 2023 مستويات قياسية غير مسبوقة وخاصة في قطاع غزة، حيث ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى 46.1%، ليتجاوز معدل البطالة في الضفة الغربية 30% مقابل 75% في قطاع غزة، كما انخفض حجم القوى العاملة خلال الربع الرابع 2023 بنسبة 3.8% مقارنة مع الربع السابق، ونتيجة لذلك شهد العام 2023 ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين لتصل إلى 30.7% مقارنة مع 25.5% خلال عام 2022. اذ وصل عدد العاطلين عن العمل 446 ألف عامل خلال عام 2023، حيث سجل معدل البطالة في قطاع غزة 52.8% مقابل 17.9% في الضفة الغربية خلال عام 2023، وانخفضت نسبة القوى العاملة المشاركة لتصل إلى 44.1% مقارنة مع 45.4% خلال العام 2022. وتفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2023، حيث بلغت هذه النسبة 46.9% في الضفة الغربية، مقابل 40.1% في قطاع غزة.

ارتفاع حاد في العجز الجاري (أساس الالتزام) للحكومة الفلسطينية بنسبة 478.2% خلال الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق، وذلك بسبب السياسات المتكررة التي تستهدف الاستقرار المالي الفلسطيني والتي تركزت خلال العدوان الأخير على قطاع غزة مع بداية شهر تشرين أول 2023 والذي ألقى بظلاله وآثاره السلبية على فلسطين وعلى كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والبيئية والنفسية، حيث نجم عن هذا العدوان ارتفاع حاد في العجز الجاري إلى 167.1 مليون دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع 28.9 مليون دولار أمريكي خلال الربع السابق، وذلك بسبب التوقف شبه التام للأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة والتراجع الملحوظ في الضفة الغربية، والذي أدى لتراجع حاد في قيمة الواردات وفي مستوى الإنفاق الإستهلاكي، حيث تراجعت صافي الإيرادات العامة بنسبة 17.3% ولا سيما إيرادات الضرائب المحلية وإيرادات المقاصة، كما تراجعت قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض بنسبة 6.5% وذلك بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2023. كما سجل الرصيد الجاري (أساس الالتزام) للحكومة الفلسطينية خلال عام 2023 عجزاً قيمته 161.3 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى أن النفقات الجارية وصافي الإقراض التي بلغت قيمتها 4,997.4 مليون دولار أمريكي قد فاقت قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة التي بلغت 4,836.1 خلال نفس الفترة.

إن عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بداية شهر تشرين أول 2023 وما تبعه من سياسة إلغاء الإحتلال لتصاريح العمال الفلسطينيين ومنعهم من العمل داخل اراضي عام 1948 والذي أدى للتراجع الحاد في قيمة مقبوضات تعويضات العاملين في اسرائيل بنسبة 29.8%، كان السبب الرئيسي للارتفاع الحاد في قيمة عجز الحساب الجاري في فلسطين خلال عام 2023 بنسبة 42.3% مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 2,897.0 مليون دولار أمريكي، حيث ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 16.7%، مقارنة مع 10.6% في العام الذي سبقه، وكذلك انخفاض قيمة فائض التحويلات الجارية بنسبة 3.3%، بالرغم من انخفاض قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 5.7% مقارنة مع العام السابق.

ارتفاع مجموع الدين العام على فلسطين بنسبة 6.8% نهاية عام 2023، ليصل إلى 3,782.3 مليون دولار أمريكي بعد أن كان 3,542.7 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2022. ويُشكل مجموع الدين العام 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) عام 2023، بينما بلغ 21.2% في العام 2022.

سجلت قيمة إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي ارتفاعاً نسبته 6.8% خلال عام 2023، لتصل إلى 17,589.0 مليون دولار أمريكي. وتُشكل قيمة ودائع الأفراد المقيمين في فلسطين 69.7% من قيمة إجمالي الودائع. وتشير بيانات القطاع المصرفي إلى ارتفاع قيمة إجمالي التسهيلات الإئتمانية التي منحها القطاع المصرفي خلال العام 2023 بنسبة 8.5% لتصل إلى 11,982.9 مليون دولار أمريكي.

سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2023 ارتفاعاً حاداً نسبته 5.87% مقارنة مع العام 2022 ليصل إلى 112.12 (سنة الأساس 2018). فاقم هذا الارتفاع عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع والاجتياحات المتكررة للضفة الغربية منذ بداية شهر تشرين أول 2023 بواقع 10.53% في قطاع غزة، 4.77% في الضفة الغربية). ومن أهم المجموعات ذات الوزن النسبي الأعلى والتي ساهمت في ارتفاع المؤشر لهذا العام في فلسطين مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، ومجموعة المواصلات، ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ.

ملاحظة: البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، والقوى العاملة، وميزان المدفوعات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الاسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

الفصل الاول

القطاع الحقيقي 2023

1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[1]

تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال عام 2023 بنسبة 5.5% بواقع (1.9% في الضفة الغربية، 22.6% في قطاع غزة) نتيجة عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول 2023، الذي أدى إلى إنهيار مقومات الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، حيث سجل انخفاضاً حاداً خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 81.3%، وما رافقه من تداعيات على الاقتصاد في الضفة الغربية من خلال التضييق والإغلاق والاقتحامات المستمرة لمحافظات الضفة الغربية، ومنع دخول العاملين الفلسطينين للعمل في إسرائيل، بالإضافة إلى التراجع الحاد للدعم الخارجي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع جزء من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام، كل ذلك أدى إلى زيادة حالة الركود وتراجع الاقتصاد الفلسطيني وحد من قدرة الحكومة للإيفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع الفلسطيني.

نتيجة للتباين في نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2023، والذي انخفض فيه الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة بنسبة وصلت إلى أضعاف الانخفاض في الضفة الغربية نتيجة عداون الإحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة خلال الربع الرابع من عام 2023، هذا بدوره أدى لإنخفاض حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 14.2% عام 2023 مقارنة مع 37.6% خلال العام 1994. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2019- 2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

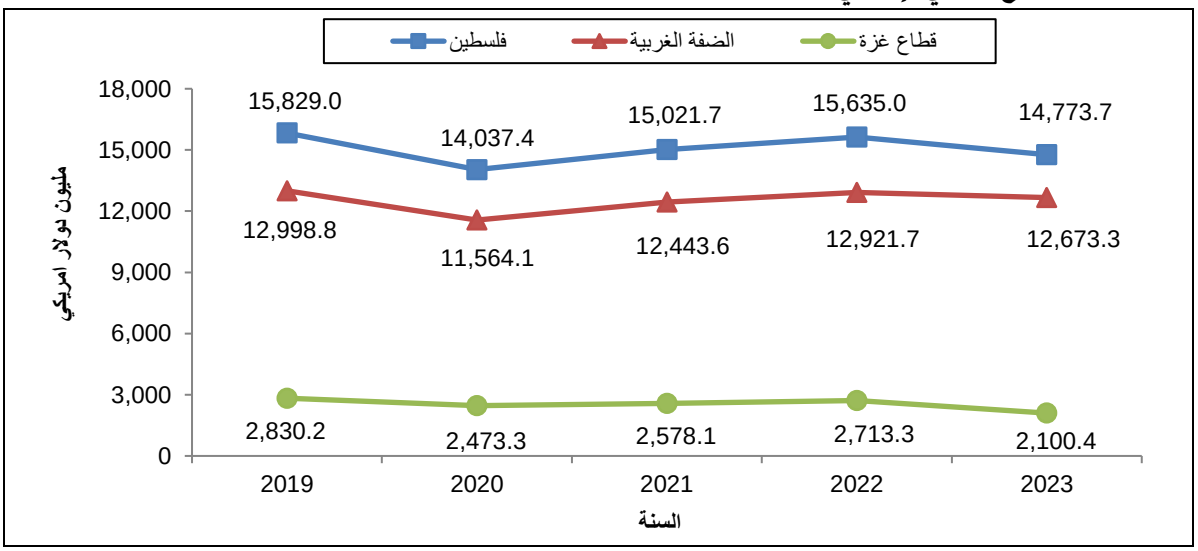

1.1.1 الإنفاق الإستهلاكي النهائي

يشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يُشكل 121.4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. وسجلت قيمته انخفاضاً نسبته 4.4% عام 2023 مقارنة مع العام الذي سبقه بسبب عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة لتصل إلى 17,933.1 مليون دولار أمريكي، ويُعتبر الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المساهم الأكبر في قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 80.9%، والذي أدى انخفاضه عام 2023، إلى انخفاض قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي.

[1] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967، كما ان بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته لعام 2023 هي اولية مبنية على تقديرات ربعية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

2.1.1 التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار)

يُعتبر الاستثمار مكوناً رئيساً للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، وبنسبة 27.6% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين. والذي أدى عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلى توقف شبه تام للاستثمار في القطاع مما أدى إلى انخفاض قيمته بنسبة 3.1% في فلسطين عام 2023 مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 4,080.1 مليون دولار أمريكي، ويُشكل الاستثمار في المباني ما نسبته 45.8% من اجمالي الاستثمار.

3.1.1 الإدخار

انخفضت قيمة إجمالي الادخار في فلسطين بنسبة 50.6% عام 2023 مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 932.9 مليون دولار أمريكي، ويعود سبب الانخفاض الى أن الانخفاض في قيمة الدخل القومي المتاح الاجمالي أكبر من الانخفاض في الانفاق الاستهلاكي النهائي، حيث يُعتبر الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل المتاح الاجمالي بعد استبعاد الانفاق الاستهلاكي النهائي، حيث انخفضت قيمة الادخار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال نفس العام. (أنظر/ ي جدول 1).

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب المنطقة، 2019– 2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
فلسطين					
الناتج المحلي الإجمالي	15,829.0	14,037.4	15,021.7	15,635.0	14,773.7
الانفاق الاستهلاكي النهائي	17,328.8	15,494.9	16,752.1	18,756.9	17,933.1
التكوين الرأسمالي الإجمالي	4,177.1	3,328.6	3,770.2	4,211.3	4,080.1
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-5,745.6	-4,853.2	-5,516.0	-6,982.4	-7,110.0
الإدخار	2,631.9	1,678.3	2,230.3	1,889.8	932.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	3,378.3	2,922.5	3,051.5	3,100.0	2,852.9
الضفة الغربية					
الناتج المحلي الإجمالي	12,998.8	11,564.1	12,443.6	12,921.7	12,673.3
الانفاق الاستهلاكي النهائي	13,893.8	12,332.0	13,406.7	14,940.1	14,784.7
التكوين الرأسمالي الإجمالي	3,753.5	3,075.2	3,511.9	3,910.9	3,876.4
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-4,693.7	-3,942.0	-4,540.9	-5,657.1	-5,899.1
الإدخار	2,547.0	1,847.7	2,391.6	2,089.3	1,089.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	4,822.5	4,197.1	4,418.8	4,490.9	4,290.0
قطاع غزة					
الناتج المحلي الإجمالي	2,830.2	2,473.3	2,578.1	2,713.3	2,100.4
الانفاق الاستهلاكي النهائي	3,435.0	3,162.9	3,345.4	3,816.8	3,148.4
التكوين الرأسمالي الإجمالي	423.6	253.4	258.3	300.4	203.7
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-1,051.9	-911.2	-975.1	-1,325.3	-1,210.9
الإدخار	84.9	-169.4	-161.3	-199.5	-156.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,422.2	1,207.6	1,223.9	1,252.5	945.7

مجموع الانفاق الاستهلاكي النهائي، والتكوين الرأسمالي الإجمالي، وصافي الصادرات من السلع والخدمات لا يساوي قيمة الناتج المحلي الاجمالي بسبب استثناء صافي السهو والخطأ.

4.1.1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2023 مقارنة مع العام 2022 بنسبة 8.0%، لتصل إلى 2,852.9 دولار أمريكي، فقد انخفضت في الضفة الغربية بنسبة 4.5% لتصل إلى 4,290.0 دولار أمريكي، كما انخفضت في قطاع غزة بنسبة 24.5% لتبلغ 945.7 دولار أمريكي، وذلك بسبب عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وتبعاته على الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023، والذي أدى لتدمير مقومات الانتاج في قطاع غزة إضافة إلى الضرر الكبير الحاصل على الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، حيث تراجع نصيب الفرد في فلسطين بنسبة 31.3% بواقع (20.9% في الضفة الغربية، 82.3% في قطاع غزة). أي أن قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة انخفضت إلى 22.0% من قيمة نصيب الفرد في الضفة الغربية عام 2023، وهي اقل بكثير من النسبة التي كانت عام 1994 والتي بلغت حينها 96.5%. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2019- 2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

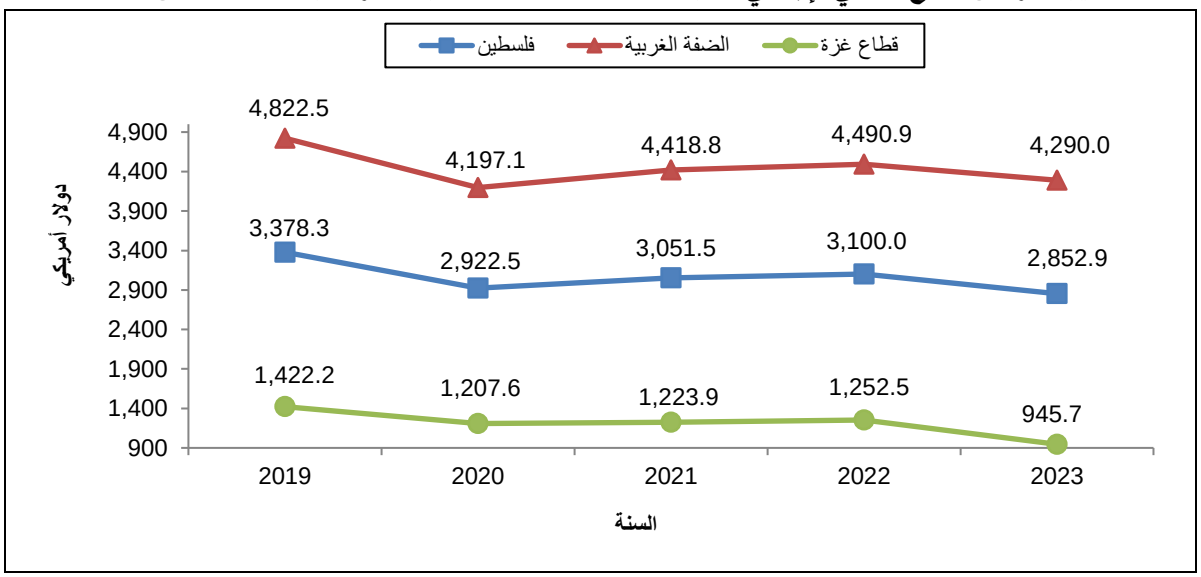

لقد أدى عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة مع بداية الربع الرابع 2023 إلى تدمير معظم الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة وما رافق ذلك من التراجع الحاصل في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، حيث تم تدمير الاراضي الزراعية ومقومات الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، والمصانع والشركات والمباني والمدارس ولا سيما المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) والجامعات والمستشفيات وآبار المياه ومحطات توليد الطاقة والبنوك ولم تسلم المساجد والكنائس من همجية القصف الإسرائيلي لكافة مقومات الحياة.

ظلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة خلال العام 2023، ويُعتبر الاقتصاد الفلسطيني، اقتصاداً خدماتياً، حيث وبسبب عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة مع بداية الربع الرابع 2023، سجل هذا النشاط انخفاضاً نسبته 6.0% في فلسطين وذلك مقارنة مع العام السابق، وانخفاضاً في الضفة الغربية نسبته 1.2%، كما سجل انخفاضاً ملحوظاً نسبته 19.7% في قطاع غزة. أما من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، فقد انخفضت مساهمة هذه الأنشطة في فلسطين إلى 36.8%. ونتيجةً للحروب الاسرائيلية المتكررة على

قطاع غزة ولا سيما العدوان الأخير عام 2023، أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمتها في قطاع غزة على حساب الأنشطة الأخرى لتصل إلى 57.1% مقابل ارتفاعها في الضفة الغربية إلى 33.4%.

يُعتبر النشاط الصناعي، من الأنشطة الإنتاجية الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه دعامة أساسية من دعائم التنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ يوفر جزء من السلع التي يتم إستخدامها في العمليات الإنتاجية، وتوفيره لسلع الإستهلاك النهائي، إضافةً إلى مساهمته في الصادرات الفلسطينية. شهد انخفاضاً في قيمته المضافة خلال العام 2023 بنسبة 7.5% مقارنةً مع العام السابق، وسجل انخفاضاً نسبته 6.6% في الضفة الغربية، وانخفاضاً حاداً نسبته 16.0% في قطاع غزة. ومن حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت مساهمته في فلسطين إلى 11.8% (بواقع 12.5% في الضفة الغربية، 7.6% في قطاع غزة).

يتعرض النشاط الزراعي لتدمير ممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، والذي يُعتبر من الأنشطة الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الفلسطيني والذي يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الايدي العاملة، ويساهم أيضاً في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي، بالإضافة الى مساهمته في توفير السلع والمواد الاولية التي تُستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، إضافةً لكونه عنصراً مهماً في الصادرات الفلسطينية، حيث يعتمد النشاط الزراعي في فلسطين بشكل رئيس على الأمطار نظراً لمحدودية مصادر المياه بسبب سيطرة الاحتلال الاسرائيلي عليها وتقييد استخدامها، واعتماده المحدود على الاساليب الزراعية الحديثة، حيث سجلت قيمته المضافة خلال العام 2023 انخفاضاً مقارنةً مع العام السابق نسبته 11.5%، فيما سجل ارتفاعاً نسبته 1.0% في الضفة الغربية. في المقابل، سجل انخفاضاً حاداً نسبته 39.6% في قطاع غزة. ومن حيث مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت نسبة المساهمة في فلسطين إلى 5.6%، كما بلغت نسبة المساهمة في الضفة الغربية 5.2%، بينما انخفضت في قطاع غزة إلى 8.3%.

لقد تكبد نشاط الانشاءات خسائر كبيرة بسبب تدمير آلة الحرب الاسرائيلية معظم الابنية وتسويتها بالأرض وتجريف للشوارع، فلم يبقى شيء يذكر لم يتم المساس به من مقومات البنية التحتية سواء من المباني والشوارع، كما تسبب العدوان الإسرائيلي في توقف عجلة الانشطة الاقتصادية ولا سيما نشاط الإنشاءات، والذي يشكل مكوناً أساسياً في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بالتالي بُعداً أساسيا في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني، حيث سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط انخفاضاً ملحوظاً خلال العام 2023 نسبته 11.4% مقارنة مع العام السابق، وانخفاضاً نسبته 5.7% في الضفة الغربية، كما سجلت انخفاضاً حاداً نسبته 36.6% في قطاع غزة. وبالنسبة لمساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي، فقد انخفضت مساهمته في فلسطين إلى 4.2%، حيث انخفضت النسبة في الضفة الغربية إلى 4.2%، كما سجلت انخفاضاً في قطاع غزة لتصل إلى 3.9%. (أنظر/ ي جدول 2).

جدول 2: القيمة المضافة* للأنشطة الاقتصادية الرئيسية حسب المنطقة، 2019- 2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

القيمة بالمليون دولار أمريكي

النشاط الاقتصادي	2019	2020	2021	2022	2023
فلسطين					
الزراعة	1,100.7	1,001.0	993.9	938.6	830.7
الصناعة	2,074.7	1,744.4	1,790.1	1,887.9	1,745.7
الإنشاءات	889.1	644.4	706.9	696.6	617.3
تجارة الجملة والتجزئة	3,371.4	2,644.6	2,692.2	2,782.5	2,694.2
النقل والتخزين	270.6	221.9	226.1	232.7	225.4
المعلومات والاتصالات	489.7	484.2	515.6	482.7	487.5
الخدمات والفروع الأخرى	5,297.8	5,139.1	5,693.9	5,777.5	5,431.6
الضفة الغربية					
الزراعة	764.7	696.3	724.1	650.7	656.9
الصناعة	1,838.1	1,568.1	1,605.2	1,698.0	1,586.2
الإنشاءات	717.6	530.1	590.2	568.5	536.1
تجارة الجملة والتجزئة	2,829.4	2,273.5	2,343.9	2,406.3	2,399.8
النقل والتخزين	228.9	186.9	190.3	195.8	196.6
المعلومات والاتصالات	472.7	467.5	497.8	466.1	474.3
الخدمات والفروع الأخرى	3,970.0	3,827.3	4,244.0	4,283.3	4,231.4
قطاع غزة					
الزراعة	336.0	304.7	269.8	287.9	173.8
الصناعة	236.6	176.3	184.9	189.9	159.5
الإنشاءات	171.5	114.3	116.7	128.1	81.2
تجارة الجملة والتجزئة	542.0	371.1	348.3	376.2	294.4
النقل والتخزين	41.7	35.0	35.8	36.9	28.8
المعلومات والاتصالات	17.0	16.7	17.8	16.6	13.2
الخدمات والفروع الأخرى	1,327.8	1,311.8	1,449.9	1,494.2	1,200.2

(*) مجموع القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية لا يساوي قيمة الناتج المحلي الاجمالي بسبب استثناء البنود التعديلية.

تباينت هيكلية الأنشطة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2023، ولكن أنشطة الخدمات والفروع الأخرى ظلت المهيمنة في كلٍ منهما. بلغت مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 57.1%، بينما بلغت مساهمتها للضفة الغربية 33.4%. أما أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، فقد احتلت المرتبة الثانية، حيث ساهمت بنسبة 18.9% في الضفة الغربية مقابل 14.0% في قطاع غزة. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

نسبة مساهمة* الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

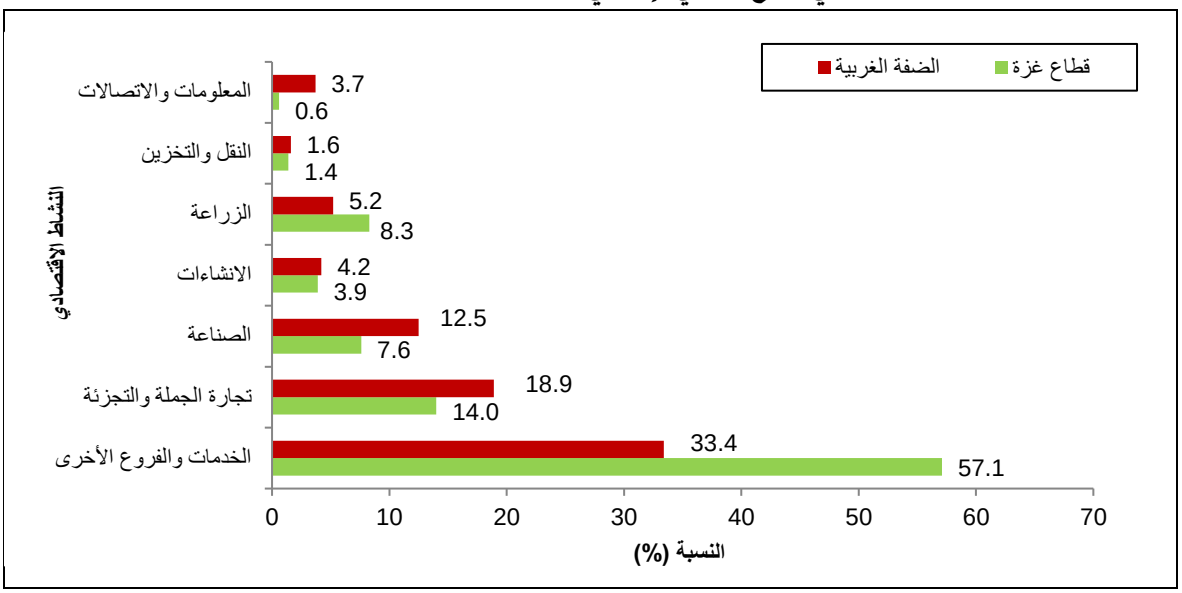

(*) مجموع النسب لا يساوي 100 بسبب استثناء البنود التعديلية.

2.1 سوق العمل[2]

يعتبر عنصر العمل أهم عناصر الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في ظل محدودية الموارد الطبيعية وسيطرت الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي والمياه والقيود على حركة الأشخاص والسلع ورأس المال، حيث أدى عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة مع بداية شهر تشرين أول 2023 وما تبعه من سياسة إلغاء الإحتلال لتصاريح العمال الفلسطينيين ومنعهم من العمل داخل اراضي عام 1948 إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة في قطاع غزة إضافة إلى فقدان عدد كبير من الوظائف في الضفة الغربية. ويبيّن جدول (3) أهم مؤشرات سوق العمل للأعوام 2019– 2023.

جدول 3: مؤشرات سوق العمل للأفراد 15 سنة فأكثر حسب المنطقة 2019– 2023

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023*
فلسطين					
حجم القوى العاملة (بالألف فرد)	1,290.3	1,217.4	1,338.0	1,435.9	1,451.3
عدد العاملين (بالألف فرد)	950.9	886.1	968.2	1,069.4	1,005.7
نسبة القوى العاملة المشاركة (%)	44.8	41.3	43.8	45.4	44.1
معدل البطالة (%)	26.3	27.2	27.6	25.5	30.7
الضفة الغربية					
حجم القوى العاملة (بالألف فرد)	813.8	793.1	848.4	908.8	919.1
عدد العاملين (بالالف فرد)	689.6	659.6	708.2	781.3	754.6
نسبة القوى العاملة المشاركة (%)	47.4	45.4	46.9	48.4	46.9
معدل البطالة (%)	15.3	16.8	16.5	14.0	17.9
قطاع غزة					
حجم القوى العاملة (بالألف فرد)	476.5	424.3	489.6	527.1	532.2
عدد العاملين (بالالف فرد)	261.3	226.5	260.0	288.1	251.1
نسبة القوى العاملة المشاركة (%)	40.9	35.3	39.4	41.0	40.1
معدل البطالة (%)	45.1	46.6	46.9	45.3	52.8

* البيانات اولية مبنية على التنبؤات الاقتصادية 2023.

1.2.1 حجم القوى العاملة

انخفض حجم القوى العاملة خلال الربع الرابع 2023 بنسبة 3.8% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 1,412.6 ألف فرد، حيث انخفض في الضفة الغربية بنسبة 5.9% ليصل إلى 881.2 الف فرد، في حين لم يسجل أي تغير يُذكر في قطاع غزة.

كما ارتفع حجم القوى العاملة خلال العام 2023 بنسبة 1.1% مقارنة مع العام 2022، ليصل إلى 1,451.3 ألف فرد، وانخفضت نسبة القوى العاملة المشاركة لتصل إلى 44.1% مقارنة مع 45.4% خلال العام 2022. وتفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2023، حيث بلغت هذه النسبة 46.9% في الضفة الغربية، مقابل 40.1% في قطاع غزة.

[2] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

2.2.1 معدل البطالة

لقد كان لأثر عدوان الإحتلال الإسـرائيلي على قطاع غزة مع بداية شـهر تشـرين أول 2023، وما تبعه من تداعيات في الضفة الغربية تمثلت في تشديد الحصار على محافظات الضفة الغربية، وتقطيع التواصل بينها، ومنع وصول العمال للعمل في اراضـي عام 1948، إلى تفاقم مشكلة البطالة لتسجل معدلات غير مسبوقة، حيث سجلت معدلات البطالة في الربع الرابع 2023 في فلسطين 46.1%، حيث تجاوز معدل البطالة في الضفة الغربية 30% مقابل 75% في قطاع غزة.

كما سجلت معدلات البطالة مستويات قياسية، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين لتصل إلى 30.7% خلال عام 2023 مقارنة مع 25.5% خلال عام 2022. اذ وصـــل عدد العاطلين عن العمل 446 ألف عامل خلال عام 2023، حيث ســـجل معدل البطالة في قطاع غزة 52.8% مقابل 17.9% في الضـــفة الغربية خلال عام 2023.

معدل البطالة حسب المنطقة، 2019– 2023

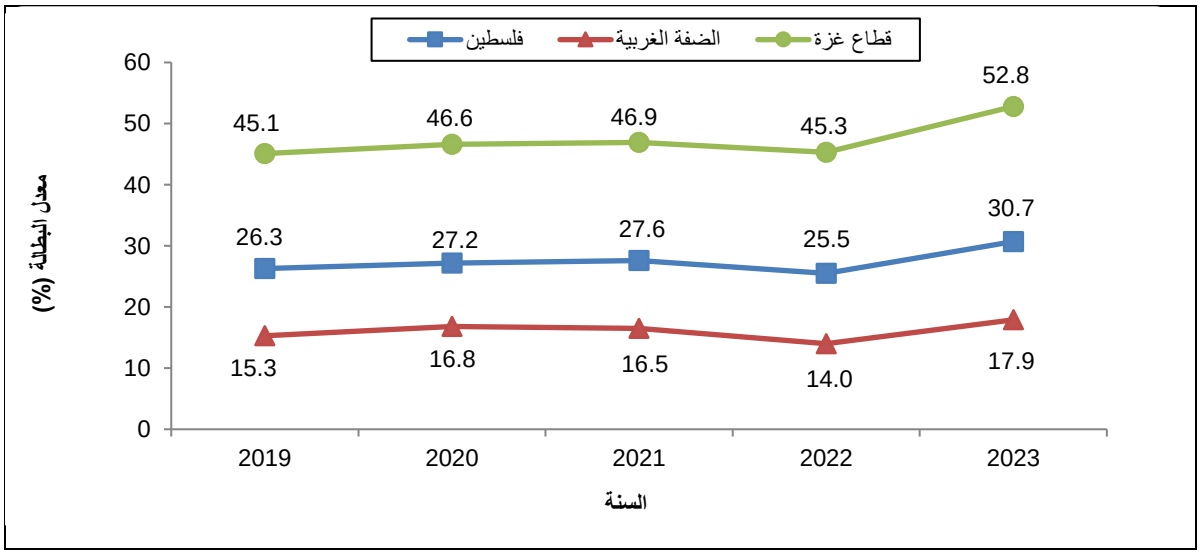

3.2.1 عدد العاملين

سـجل عدد العاملين في فلسـطين تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2023 بنسـبة 6.0% مقارنة مع عام 2022، حيث تفاوتت نسب التغير في عدد العاملين بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2023، حيث سجلت انخفاضاً بنسبة 3.4% في الضفة الغربية. كما انخفض عدد العاملين في قطاع غزة بنسبة 12.9% مقارنة مع عام 2022.

3.1 الأسعار والقوة الشرائية

سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2023 ارتفاعاً حاداً نسبته 5.87% مقارنة مع العام 2022 ليصل إلى 112.12 (سنة الأساس 2018). (أنظر/ ي الشكل أدناه)، جاء هذا الارتفاع نتيجة لعدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع والاجتياحات المتكررة للضفة الغربية منذ بداية شهر تشرين أول 2023 بواقع (10.53% في قطاع غزة، 4.77% في الضفة الغربية). ومن أهم المجموعات ذات الوزن النسبي الأعلى والتي ساهمت في ارتفاع المؤشر لهذا العام في فلسطين مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 6.34%، ومجموعة المواصلات بنسبة 10.09%، ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود بنسبة 5.53%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 7.10%.

اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين، 2018– 2023، سنة الأساس: 2018= 100

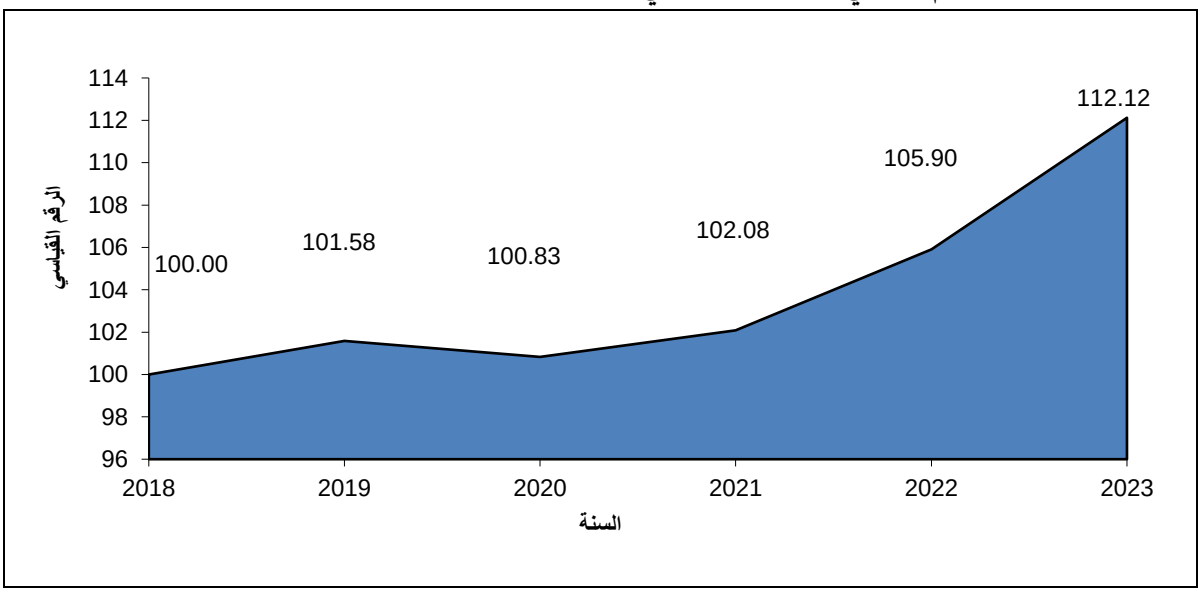

تفاوت التغير في مؤشر أسعار المستهلك على مستوى المناطق الفلسطينية خلال العام 2023 مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث سجلت الأسعار في الضفة الغربية[3] ارتفاعاً نسبته 4.77%، كما حققت في قطاع غزة ارتفاعاً نسبته 10.53%، كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في القدس(J1[4]) بنسبة 4.05%، يعود السبب الرئيسي لارتفاع أسعار المستهلك في الضفة الغربية إلى ارتفاع أسعار المجموعات ذات الوزن النسبي الأعلى ومنها مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5.15%، ومجموعة المواصلات بنسبة 7.59%، ومجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 6.97%. كما ونتج الارتفاع في أسعار المستهلك في قطاع غزة بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار المجموعات ذات أعلى أهمية نسبية، منها مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 10.11%، ومجموعة المواصلات بنسبة 37.04%، ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود بنسبة 14.60%. وارتفعت أسعار المستهلك في القدس (J1) نتيجة ارتفاع أسعار المجموعات ذات الأهمية النسبية الأعلى أيضاً، منها أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 4.98%، ومجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 6.50%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 4.81%.

[3] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

[4] البيانات تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

وتختلف الأهمية النسبية لأقسام الانفاق الرئيسية التي يتشكل منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين. فكما يتضح من الجدول (4)، تشكل مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية أعلى أهمية نسبية في سلة المستهلك في فلسطين، حيث تستحوذ على 28.15% من سلة المستهلك، يليها مجموعة المواصلات 14.26%، ثم مجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة 12.90%، ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود 9.07%، ومجموعة المشروبات الكحولية، والتبغ 5.31%، بينما تحتل مجموعة الترفيه، الرياضة، الثقافة، الحدائق والحيوانات الأليفة نسبة متدنية من سلة المستهلك مما يجعل تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك محدوداً.

جدول 4: متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للعام 2023 والأهمية النسبية حسب أقسام الإنفاق الرئيسية والمنطقة: سنة الأساس 2018= 100

أقسام الانفاق الرئيسية	فلسطين		الضفة الغربية*		قطاع غزة		القدس (J1)**	
	الرقم القياسي	الأهمية النسبية***	الرقم القياسي	الأهمية النسبية***	الرقم القياسي	الأهمية النسبية***	الرقم القياسي	الأهمية النسبية***
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	115.37	28.15	114.25	27.79	116.80	32.98	119.21	21.95
المشروبات الكحولية، والتبغ	113.19	5.31	109.62	5.56	133.20	3.89	108.91	6.4
الملابس والأحذية	98.39	4.89	98.48	4.83	98.93	5.18	96.90	4.74
المسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود	112.94	9.07	108.13	8.28	120.50	10.15	119.87	11.35
المفروشات والمعدات المنزلية وصيانة المنازل الروتينية	104.42	4.44	105.92	4.44	102.43	4.11	100.14	4.99
الصحة	101.85	3.57	105.46	3.64	90.66	4.27	107.78	1.97
المواصلات	115.47	14.26	113.44	16.36	139.39	7.67	106.13	14.39
المعلومات والاتصالات	96.24	5.09	93.16	5.09	101.29	5.03	103.77	5.19
الترفيه، الرياضة، الثقافة، الحدائق والحيوانات الأليفة	133.50	1.69	135.23	1.65	125.90	1.72	137.33	1.85
خدمات التعليم	108.80	3.56	109.78	3.70	99.95	3.49	120.08	2.93
المطاعم وخدمات الاقامة	115.60	2.79	114.44	2.84	102.63	2.89	149.37	2.38
التأمين والخدمات المالية	104.19	4.28	104.23	3.31	102.16	6.36	107.78	5.86
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	117.24	12.90	118.37	12.51	115.45	12.26	114.92	15.99
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	**112.12**	**100.00**	**111.20**	**100.00**	**114.20**	**100.00**	**113.43**	**100.00**

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

** البيانات تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

*** التوزيع النسبي لاوزان الترجيح المستخدمة في عمليات احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب مجموعات الانفاق الرئيسية والمنطقة بناءً على بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني (2016-2017).

الفصل الثاني

قطاع المالية العامة 2023[5]

[5] بيانات المالية العامة تشمل بيانات تنفيذ الموازنة فقط والصادرة عن وزارة المالية، البيانات حسب مبدأ الالتزام، ولا تشمل بيانات الحكومة المحلية (المجالس المحلية والبلديات).

1.2 الرصيد الجاري (العجز)

ارتفاع حاد في العجز الجاري (أساس الالتزام) للحكومة الفلسطينية بنسبة 478.2% خلال الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق مع العام نفسه، وذلك بسبب السياسات المتكررة التي تستهدف الاستقرار المالي الفلسطيني والتي تركزت خلال العدوان الأخير على قطاع غزة مع بداية شهر تشرين أول 2023 والذي ألقى بظلاله وآثاره السلبية على فلسطين وعلى كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والبيئية والنفسية، حيث نجم عن هذا العدوان ارتفاع حاد في العجز الجاري إلى 167.1 مليون دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع 28.9 مليون دولار أمريكي خلال الربع السابق من العام 2023، وذلك بسبب التوقف شبه التام للأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة والتراجع الملحوظ في الضفة الغربية والذي أدى لتراجع حاد في قيمة الواردات وفي مستوى الإنفاق الإستهلاكي، حيث تراجعت صافي الإيرادات العامة بنسبة 17.3% ولا سيما إيرادات الضرائب المحلية وإيرادات المقاصة، كما تراجعت قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض بنسبة 6.5% وذلك بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2023.

كما سجل الرصيد الجاري (أساس الالتزام) للحكومة الفلسطينية خلال عام 2023 عجزاً قيمته 161.3 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى أن النفقات الجارية وصافي الإقراض التي بلغت قيمتها 4,997.4 مليون دولار أمريكي قد فاقت قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة التي بلغت 4,836.1 خلال نفس الفترة. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

مؤشرات المالية العامة للحكومة المركزية في فلسطين، 2019– 2023

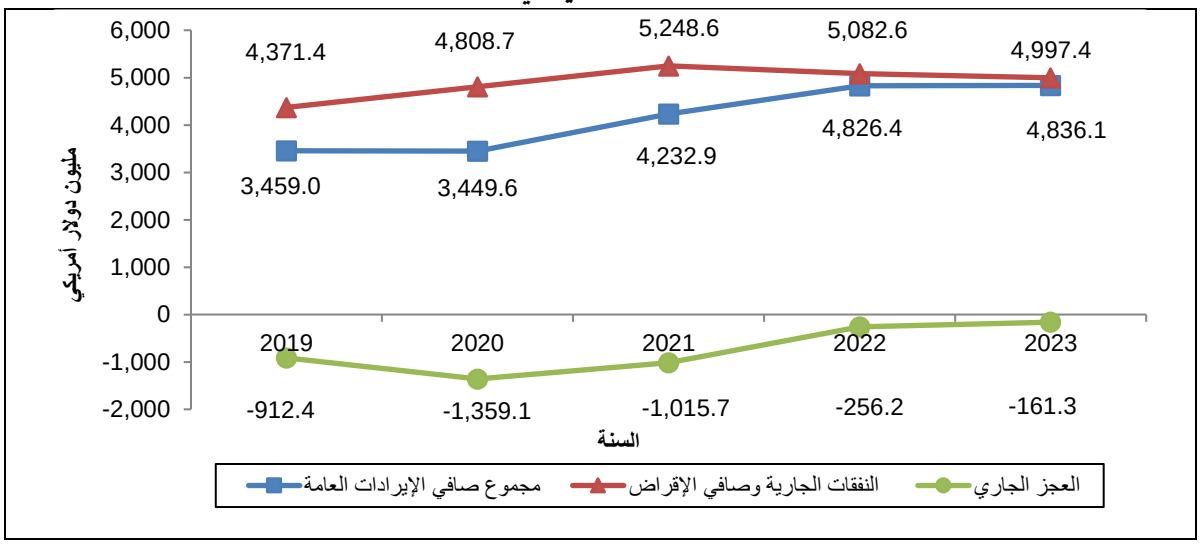

وعلى مستوى نسبة العجز الجاري من الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت نسبته لعام 2023 إلى 0.9%، مقارنة مع 1.3% في العام 2022 بسبب انخفاض قيمة العجز عام 2023 بنسبة أكبر من إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، بلغت نسبة الرصيد الكلي (قبل المنح) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023 ما مقداره 3.0% مسجلاً ارتفاعاً مقارنة مع العام 2022 الذي بلغت نسبته 2.7%، كما وبلغت نسبة الرصيد الكلي (بعد المنح) من الناتج المحلي الإجمالي 1.0% خلال عام 2023،مقارنة بالعام 2022 الذي كان نسبته 0.9%. (أنظر/ ي جدول 5).

جدول 5: العمليات المالية، الايرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام) 2019- 2023

القيمة بالمليون دولار أمريكي

البند	2019	2020	2021	2022	2023
اولاً: مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح	**3,946.6**	**3,937.1**	**4,549.5**	**5,175.8**	**5,194.5**
1. مجموع صافي الايرادات العامة	**3,459.0**	**3,449.6**	**4,232.9**	**4,826.4**	**4,836.1**
1.1 إجمالي الايرادات العامة	**3,633.6**	**3,563.8**	**4,416.3**	**5,088.2**	**4,878.6**
1.1.1 إجمالي الايرادات المحلية	**1,211.3**	**1,205.0**	**1,537.0**	**1,767.9**	**1,631.5**
الإيرادات الضريبية	763.6	735.7	994.3	1,142.9	1,067.9
الإيرادات غير الضريبية	356.3	371.4	401.3	457.7	433.5
التحصيلات المخصصة	91.4	97.9	141.4	167.3	130.1
2.1.1 إيرادات المقاصة	**2,422.3**	**2,358.8**	**2,879.3**	**3,320.3**	**3,247.1**
2.1 الإرجاعات الضريبية (-)	**174.6**	**114.2**	**183.4**	**261.8**	**42.5**
2. مجموع التمويل الخارجي (المنح)	**487.6**	**487.5**	**316.6**	**349.4**	**358.4**
دعم الموازنة	496.2	355.7	185.6	243.7	205.8
التمويل التطويري	-8.6**	131.8	131.0	105.7	152.6
ثانياً: مجموع النفقات العامة	**4,710.8**	**5,086.4**	**5,489.5**	**5,352.5**	**5,364.5**
1. النفقات الجارية وصافي الإقراض	**4,371.4**	**4,808.7**	**5,248.6**	**5,082.6**	**4,997.4**
الرواتب والأجور	1,857.7	2,007.8	2,406.1	2,414.9	2,276.8
نفقات غير الأجور	2,104.3	2,362.9	2,328.4	2,135.9	2,224.8
المدفوعات المخصصة	91.4	97.9	141.4	167.3	130.1
صافي الإقراض	318.0	340.1	372.7	364.5	365.7
2. النفقات التطويرية	**339.4**	**277.7**	**240.9**	**269.9**	**367.1**
ممولة من الخزينة	348.0	145.9	109.9	164.2	214.5
ممولة من المنح	-8.6	131.8	131.0	105.7	152.6
ثالثاً: الرصيد الجاري (العجز/ الفائض)	**-912.4**	**-1,359.1**	**-1,015.7**	**-256.2**	**-161.3**
رابعاً: الرصيد الكلي (قبل المنح)	**-1,251.8**	**-1,636.8**	**-1,256.6**	**-526.1**	**-528.4**
خامساً: الرصيد الكلي (بعد المنح)	**-764.2**	**-1,149.3**	**-940.0**	**-176.7**	**-170.0**
سادساً: صافي التمويل من البنوك المحلية	**501.5**	**552.6**	**88.0**	**-116.0**	**-0.7**
سابعاً: أخرى	**261.1**	**596.9**	**851.5**	**291.0**	**170.2**
ثامناً: الرصيد المتبقي	**1.6**	**-0.1**	**0.7**	**1.7**	**0.5**
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	**17,133.5**	**15,531.7**	**18,109.0**	**19,165.5**	***17,396.3**

* بيانات اولية بالاعتماد على التقديرات الربعية

** يعود سبب ظهور حساب التمويل التطويري لعام 2019 بالسالب (وهو إعادة مبلغ يقدر بحوالي 125 مليون دولار أمريكي لإغلاق حساب القنصلية الأمريكية بعد التغير الحاصل في السياسة الأمريكية تجاه الحكومة الفلسطينية في عام 2019).

2.2 مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح

ارتفعت قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2023 بنسبة 0.4% مقارنة مع العام 2022 لتصل إلى 5,194.5 مليون دولار أمريكي، وذلك كنتيجة للارتفاع في قيمة المنح بنسبة 2.6% وانخفاض قيمة الارجاعات الضريبية، بالرغم من انخفاض قيمة ايرادات المقاصة بما نسبته 2.2%، وانخفاض قيمة اجمالي الايرادات المحلية بنسبة 7.7%. حيث شكلت قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح ما نسبته 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2023 مقارنة مع 27.0% لعام 2022. (أنظر/ ي جدول 5).

1.2.2 إجمالي الإيرادات المحلية

شكلت قيمة إجمالي الإيرادات المحلية ما نسبته 33.7% من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة، لتصل إلى 1,631.5 مليون دولار أمريكي عام 2023 مسجلةً انخفاضاً نسبته 7.7% مقارنة مع عام 2022، وذلك بسبب الانخفاض في قيمة الإيرادات الضريبية بنسبة 6.6% التي وصلت إلى 1,067.9 مليون دولار أمريكي والتي انخفضت نسبتها إلى 22.1% من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة عام 2023. في حين، انخفضت قيمة الإيرادات غير الضريبية بنسبة 5.3% لتصل إلى 433.5 مليون دولار أمريكي، حيث انخفضت نسبتها الى 9.0% من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة عام 2023، أما التحصيلات المخصصة، فانخفضت قيمتها لتبلغ 130.1 مليون دولار أمريكي، وشكلت ما نسبته 2.7% من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة عام 2023.

2.2.2 إيرادات المقاصة

أما بالنسبة لقيمة إيرادات المقاصة، فقد سجلت قيمتها انخفاضاً خلال العام 2023 بنسبة 2.2% مقارنة بالعام 2022، حيث بلغت 3,247.1 مليون دولار أمريكي، وتساهم بما نسبته 67.1% من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة. كما انها تساهم بتغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض بما نسبته 65.0% عام 2023، بالإضافة الى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة وصلت إلى 18.7%، ما يعكس تحكم الجانب الإسرائيلي بنسبة كبيرة من ايرادات الحكومة الفلسطينية. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

توزيع الإيرادات العامة حسب المصدر في فلسطين، 2019-2023

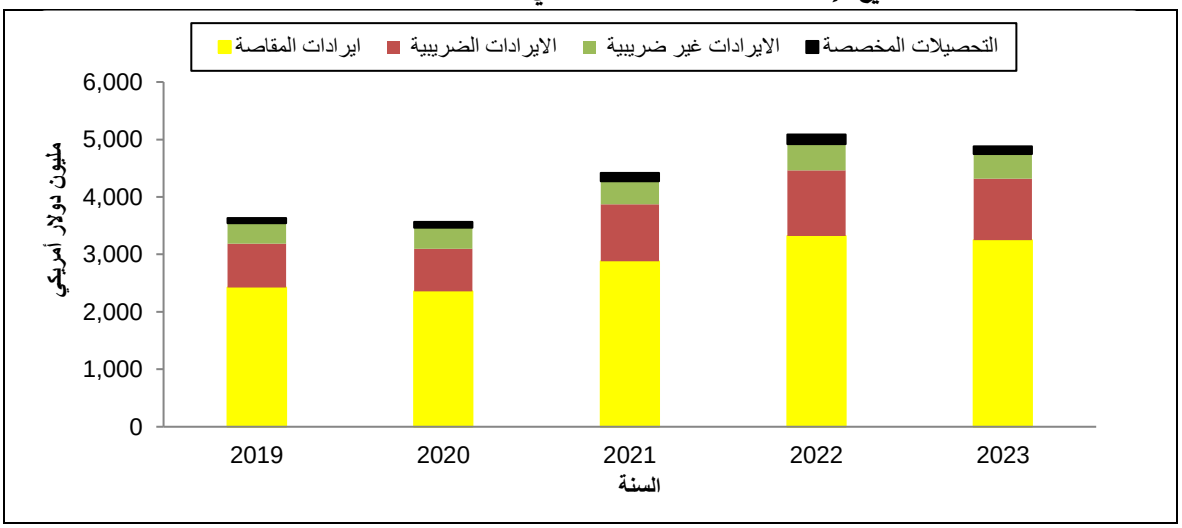

3.2.2 مجموع التمويل الخارجي (المنح)

أما المنح، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً خلال عام 2023 مقارنة مع العام 2022 لتبلغ قيمتها 358.4 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب ارتفاع قيمة التمويل التطويري بنسبة 44.4% التي بلغت 152.6 مليون دولار أمريكي. بالرغم من انخفاض المنح المخصصة لدعم الموازنة بنسبة 15.6% لتصل الى 205.8 مليون دولار امريكي خلال عام 2023. (أنظر/ ي الشكل اللاحق).

مجموع التمويل الخارجي (المنح) في فلسطين، 2019- 2023

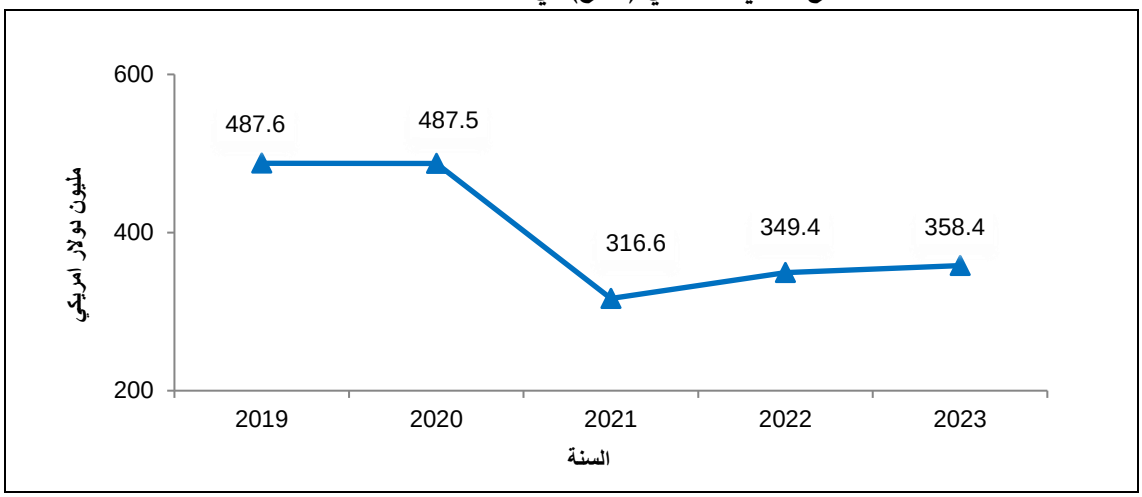

3.2 مجموع النفقات العامة

وفيما يتعلق بمجموع النفقات العامة، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2023 لتصل إلى 5,364.5 مليون دولار أمريكي أي بارتفاع بلغ 0.2% مقارنة مع العام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة النفقات التطويرية بما نسبته 36.0%، بالرغم من انخفاض قيمة النفقات الجارية وصافي الاقراض بنسبة 1.7% خلال نفس الفترة. (أنظر/ ي جدول 5).

1.3.2 النفقات الجارية وصافي الإقراض

وفيما يتعلق بالنفقات الجارية وصافي الإقراض، فقد سجلت قيمتها انخفاضاً خلال عام 2023 لتصل إلى 4,997.4 مليون دولار أمريكي أي بانخفاض نسبته 1.7% مقارنة مع العام 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة نفقات الرواتب والأجور بنسبة 5.7% لتصل إلى 2,276.8 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 45.6% من قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض. بينما ارتفعت قيمة نفقات غير الأجور بنسبة 4.2% لتصل إلى 2,224.8 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 44.5% من قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض عام 2023، فيما ارتفعت قيمة صافي الإقراض بنسبة بلغت 0.3% لتصل إلى 365.7 مليون دولار أمريكي عام 2022، بينما انخفضت قيمة المدفوعات المخصصة بنسبة 22.2% لتصل إلى 130.1 مليون دولار أمريكي عام 2023. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

هيكل النفقات الجارية وصافي الإقراض في فلسطين، 2023

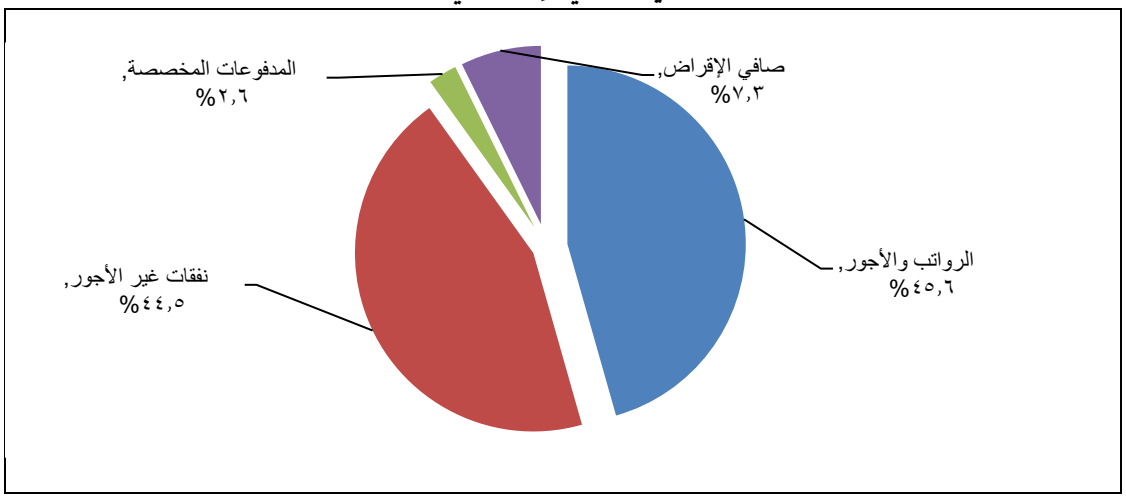

2.3.2 النفقات التطويرية

أما النفقات التطويرية، فقد سـجلت قيمتها ارتفاعاً خلال عام 2023 نسـبته 36.0% مقارنة مع العام 2022 لتصـل إلى 367.1 مليون دولار أمريكي، وذلك بسـبب ارتفاع قيمة النفقات التطويرية الممولة من الخزينة بنسـبة 30.6% مقارنة مع عام 2022 لتصـل إلى 214.5 مليون دولار أمريكي، وارتفاع قيمة النفقات التطويرية الممولة من المنح بنسـبة 44.4% لتصل إلى 152.6 مليون دولار أمريكي. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

النفقات التطويرية في فلسطين، 2019- 2023

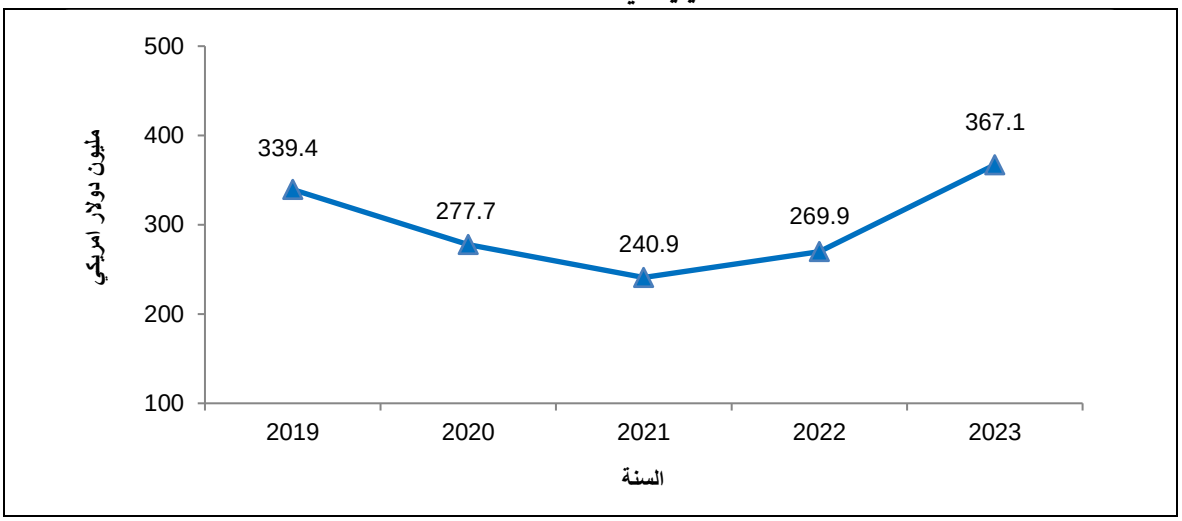

4.2 مجموع الدين العام

ينقسم الدين العام الى قسمين، الدين العام المحلي والخارجي، الجدول أدناه يشير الى إتجاه الدين العام في فلسطين خلال الفترة 2019-2023.

جدول 6: مجموع الدين العام على فلسطين نهاية الأعوام 2019- 2023

القيمة بالمليون دولار أمريكي

البند	2019	2020	2021	2022	*2023
مجموع الدين العام المحلي	1,577.2	2,324.6	2,528.5	2,241.6	2,461.1
مجموع الدين العام الخارجي	1,218.0	1,324.7	1,319.6	1,301.1	1,321.2
مجموع الدين العام	**2,795.2**	**3,649.3**	**3,848.1**	**3,542.7**	**3,782.3**

* تمثل بيانات نهاية الربع الرابع 2023.

شهدت قيمة مجموع الدين العام على فلسطين تذبذباً خلال الفترة 2019-2023، حيث وصلت قيمتها إلى 3,782.3 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2023 مسجلةً ارتفاعاً نسبته 6.8% مقارنة مع العام 2022، بواقع 2,461.1 مليون دولار أمريكي لقيمة مجموع الدين العام المحلي أي ما نسبته 65.1% من قيمة مجموع الدين العام نهاية عام 2023 مسجلةً ارتفاعاً نسبته 9.8% مقارنة مع العام 2022، و1,321.2 مليون دولار أمريكي لقيمة مجموع الدين العام الخارجي أي ما نسبته 34.9% من قيمة مجموع الدين العام نهاية عام 2023 مسجلةً ارتفاعاً نسبته 1.5% خلال نفس الفترة (أنظر/ ي الشكل أدناه).

إتجاه مجموع الدين العام المحلي والخارجي على فلسطين نهاية الأعوام، 2019- 2023

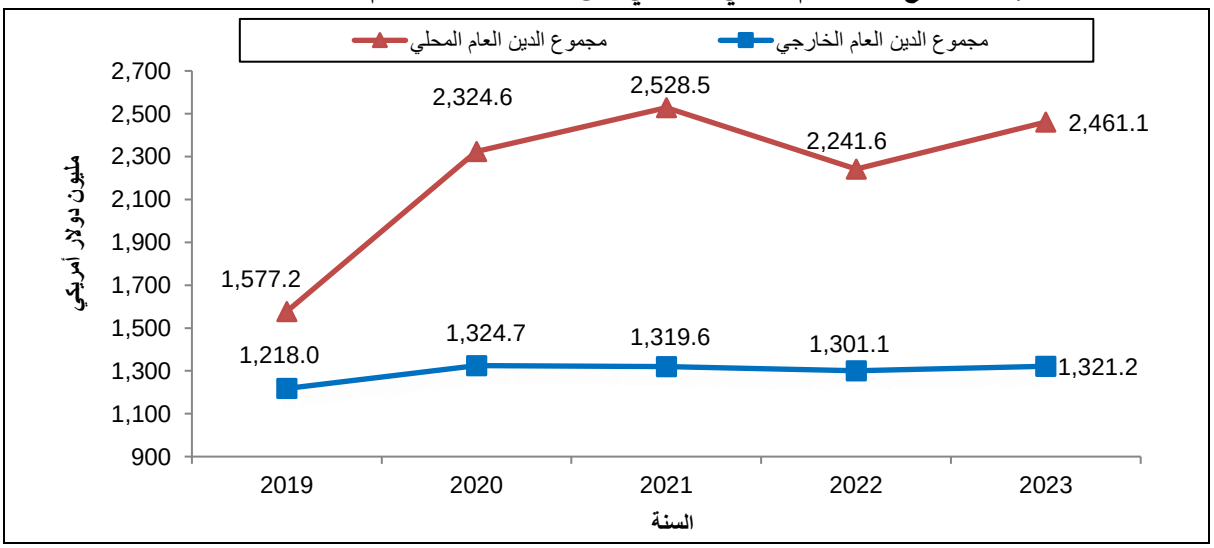

كما شهدت نسبة مجموع الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) تذبذباً خلال الأعوام 2019- 2023، حيث ارتفعت من 16.3% في عام 2019 إلى 23.5% عام 2020، ولتنخفض عام 2022 لتصل إلى 18.5%، لتعاود الارتفاع خلال العام 2023 لتصل الى 21.7%. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

إتجاه نسبة مجموع الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) على فلسطين، 2019- 2023

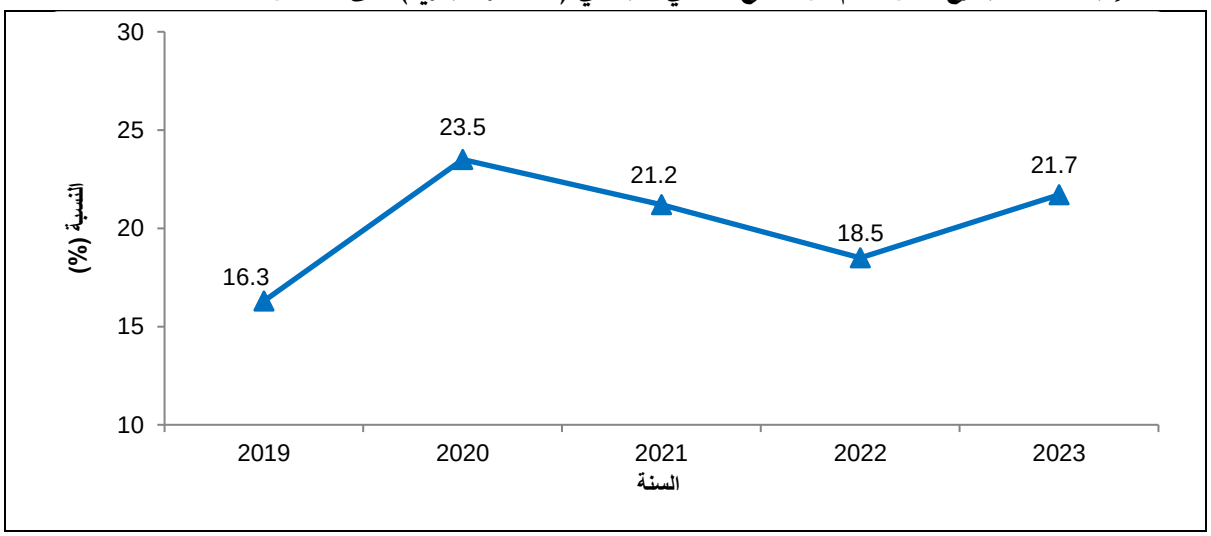

الفصل الثالث

القطاع المالي 2023[6]

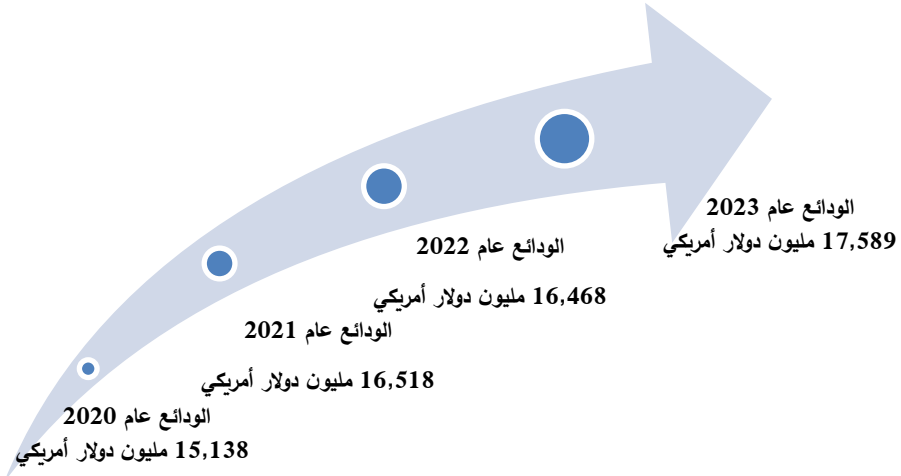

[6] بيانات اولية قابلة للتعديل

إن وجود نظام مالي فعّال ومتنوع، هو اساسي ومهم للنمو الاقتصادي. ذلك أن النمو الاقتصادي يعتمد على إنتاج السلع والخدمات والتي يجب ان تنمو عبر الزمن، حيث يُعتبر القطاع المالي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك في تشغيل الايدي العاملة، كما ويُعتبر وسيط يسهل توفير رأس المال اللازم للمشاريع الاستثمارية التي تدعم التنمية الاقتصادية.

كما ان القطاع المالي من القطاعات الحساسة للاوضاع السياسية، وبالتالي الاستقرار السياسي يساعد في استقطاب الاستثمارات من الخارج وهذا يدعم النمو الاقتصادي ويحفز الانتاج المحلي، كما ان نشاط الوساطة المالية في فلسطين ازداد بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة.

جدول 7: أبرز مؤشرات القطاع المصرفي في فلسطين 2019- 2023

القيمة بالمليون دولار أمريكي

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**9,035.2**	**10,078.7**	**10,747.2**	**11,045.0**	**11,982.9**
– التسهيلات المقدمة للقطاع العام	1,557.4	2,205.4	2,466.9	2,193.6	2,433.3
– التسهيلات المقدمة لتمويل القروض الاستهلاكية	1,368.1	1,415.0	1,425.6	1,436.9	1,303.8
– التسهيلات المقدمة لتمويل السيارات والمركبات	369.7	405.3	415.5	423.7	511.4
– التسهيلات المقدمة لتمويل القطاعات الأخرى	5,740.0	6,053.0	6,439.2	6,990.8	7,734.4
إجمالي الودائع	**13,384.7**	**15,138.3**	**16,518.1**	**16,468.2**	**17,589.0**
– ودائع الأفراد المقيمين	9,494.0	10,831.3	11,645.7	11,915.8	12,267.7
– ودائع الحكومة المركزية الفلسطينية	330.1	323.0	465.7	462.1	493.4
– ودائع الجهات ألاخرى	3,560.6	3,984.0	4,406.7	4,090.3	4,827.9
سعر الفائدة على القروض بالدولار الأمريكي	**5.93**	**5.35**	**5.52**	**5.82**	**6.27**
سعر الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي	**2.85**	**2.00**	**1.62**	**1.79**	**2.40**
قيمة الشيكات المقدمة للتقاص	**12,763.0**	**10,390.8**	**12,582.2**	**14,676.7**	**15,485.4**
قيمة الشيكات المعادة	**1,277.4**	**1,632.6**	**1,207.9**	**1,188.3**	**1,541.0**

1.3 الودائع

ارتفاع في قيمة إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي خلال العام 2023 بنسبة 6.8% مقارنة مع العام 2022، لتصل إلى 17,589.0 مليون دولار أمريكي. بلغت قيمة ودائع الأفراد المقيمين 12,267.7 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 69.7% من قيمة إجمالي الودائع عام 2023، وبارتفاع نسبته 3.0% مقارنة مع العام 2022. بينما بلغت قيمة ودائع الحكومة المركزية الفلسطينية 493.4 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 2.8% من قيمة إجمالي تلك الودائع. (أنظر/ ي الشكل اللاحق).

توزيع ودائع العملاء حسب الجهة المودعة في فلسطين، 2019- 2023

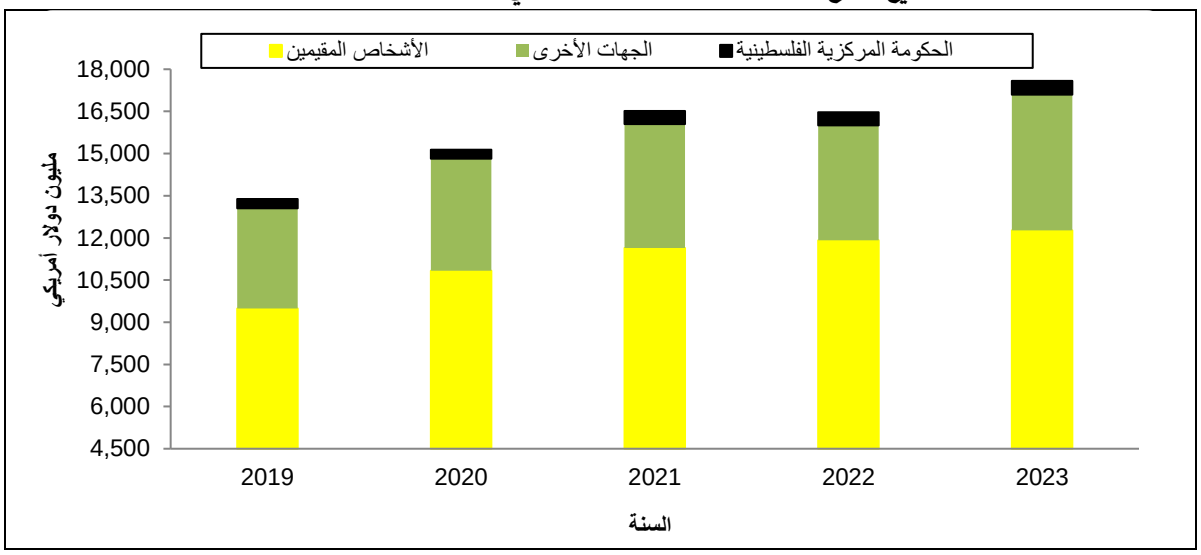

2.3 التسهيلات الائتمانية

بلغت قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحها القطاع المصرفي عام 2023 ما قيمته 11,982.9 مليون دولار أمريكي، مسجلةً ارتفاعاً نسبته 8.5% مقارنة مع العام 2022. بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام 2,433.3 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 20.3% من قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي عام 2023، أي بارتفاع نسبته 10.9% مقارنة مع العام 2022. كما بلغت قيمة التسهيلات المقدمة لتمويل القروض الاستهلاكية 1,303.8 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 10.9% من قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما بلغت قيمة التسهيلات المقدمة لتمويل السيارات والمركبات 511.4 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 4.3% من قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي في فلسطين، 2023

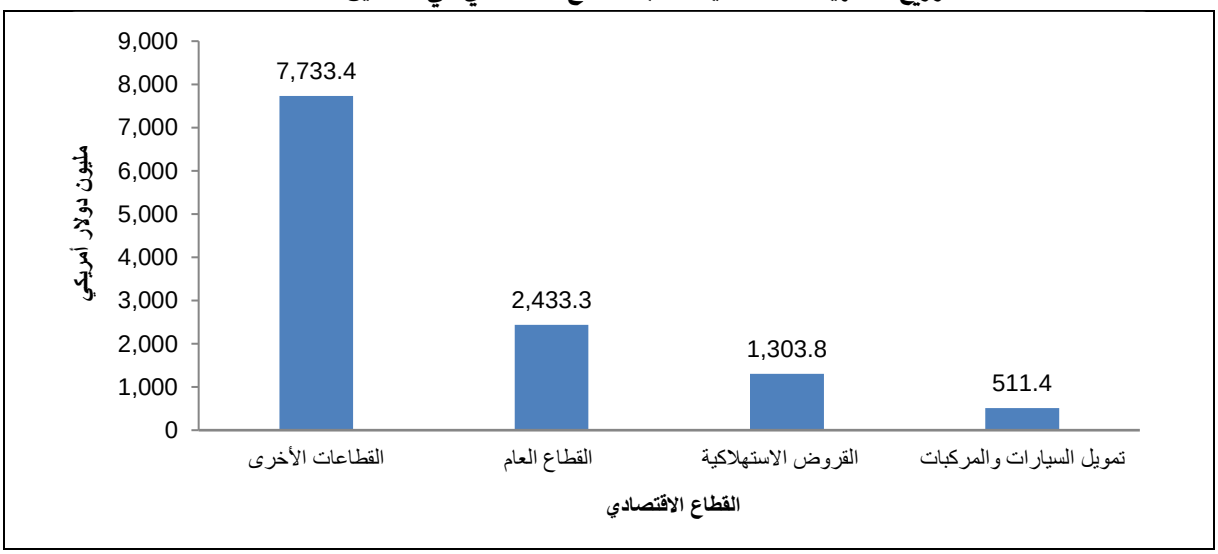

3.3 الشيكات

بلغت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص 15,485.4 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023 بارتفاع نسبته 5.5% مقارنة بعام 2022، فيما بلغت قيمة الشيكات المعادة 1,541.0 مليون دولار أمريكي بارتفاع نسبته 29.7% مقارنة مع عام 2022.

حركة المقاصة الوطنية بين المصارف العاملة في فلسطين بكافة العملات المتداولة خلال الأعوام، 2019– 2023

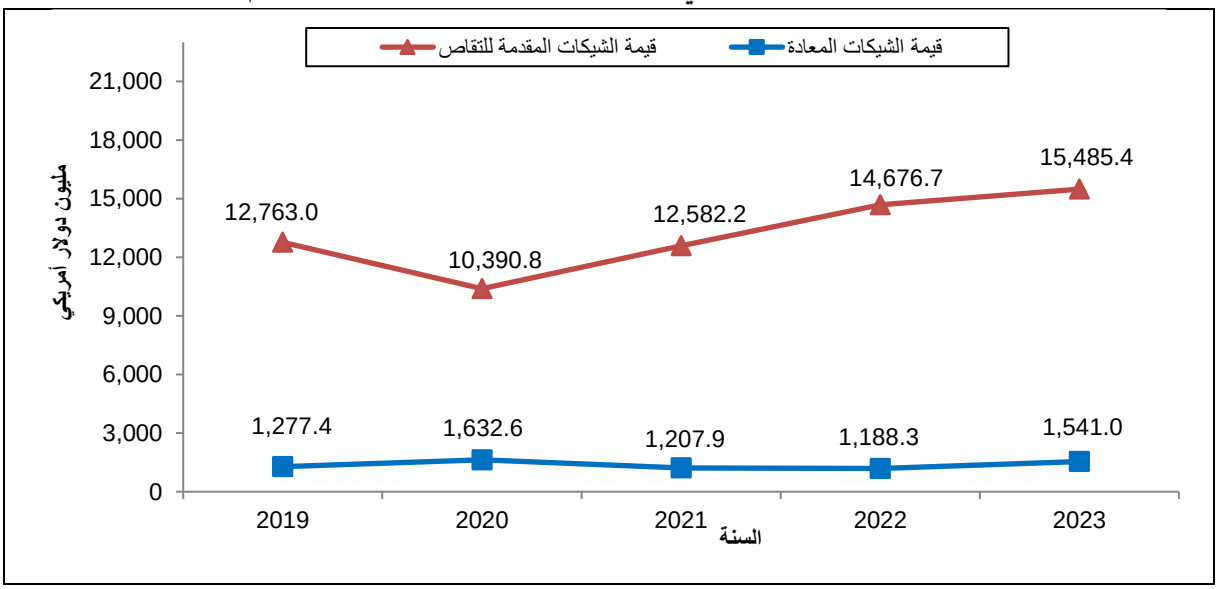

4.3 سعر الفائدة

سجل سعر الفائدة على القروض بالدولار الأميركي ارتفاعاً خلال عام 2023 ليصل إلى 6.27% بعد أن كان 5.82% خلال العام 2022، وارتفع سعر الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي ليصل إلى 2.40% بعد أن كان 1.79% خلال العام 2022.

الفصل الرابع

القطاع الخارجي 2023

ميزان المدفوعات

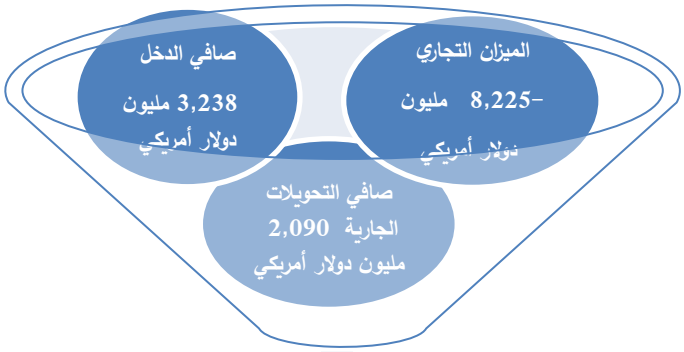

صافي الحساب الجاري
2,897 - مليون دولار أمريكي

وضع الاستثمار الدولي

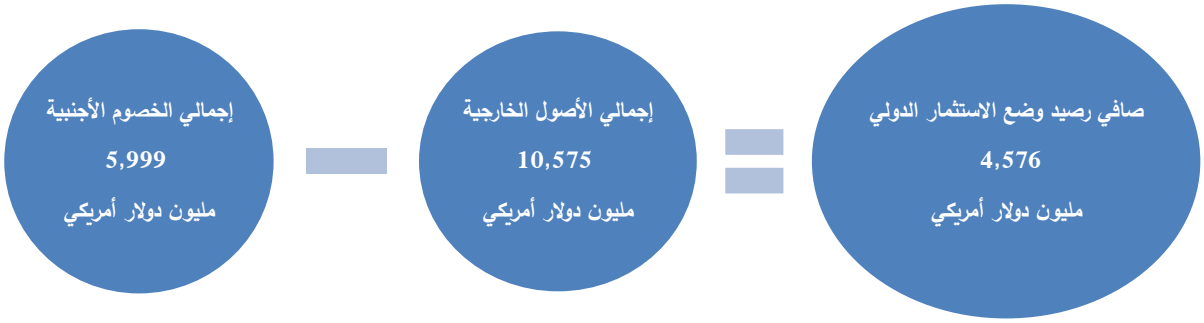

الدين الخارجي

إجمالي رصيد الدين الخارجي
2,128 مليون دولار أمريكي

1.4 ميزان المدفوعات[7]

إن عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بداية شهر تشرين أول 2023 وما تبعه من سياسة إلغاء الإحتلال لتصاريح العمال الفلسطينيين ومنعهم من العمل داخل اراضي عام 1948 والذي أدى للتراجع الحاد في قيمة مقبوضات تعويضات العاملين في اسرائيل بنسبة 29.8%، كان السبب الرئيسي للارتفاع الحاد في قيمة عجز الحساب الجاري في فلسطين خلال عام 2023 بنسبة 42.3% مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 2,897.0 مليون دولار أمريكي، حيث ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 16.7%، مقارنة مع 10.6% في العام الذي سبقه، وكذلك انخفاض قيمة فائض التحويلات الجارية بنسبة 3.3%، بالرغم من انخفاض قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 5.7% مقارنة مع العام السابق. (أنظر/ ي جدول 8).

إن ما تسبب به العدوان من إنخفاض للدخل والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وتدمير للأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، أدى لإحداث تراجع واضح في قيمة إجمالي الواردات من السلع والخدمات التي تراجعت بقيمة اكبر من انخفاض قيمة الصادرات من السلع والخدمات، حيث انخفضت الواردات بنسبة 5.1%، لتصل إلى 11,638.0 مليون دولار أمريكي، بالمقابل انخفضت قيمة إجمالي الصادرات بنسبة بلغت 3.4%، لتصل إلى 3,413.0 مليون دولار أمريكي، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 5.7% عام 2023 مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 8,225.0 مليون دولار أمريكي. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، 2019- 2023

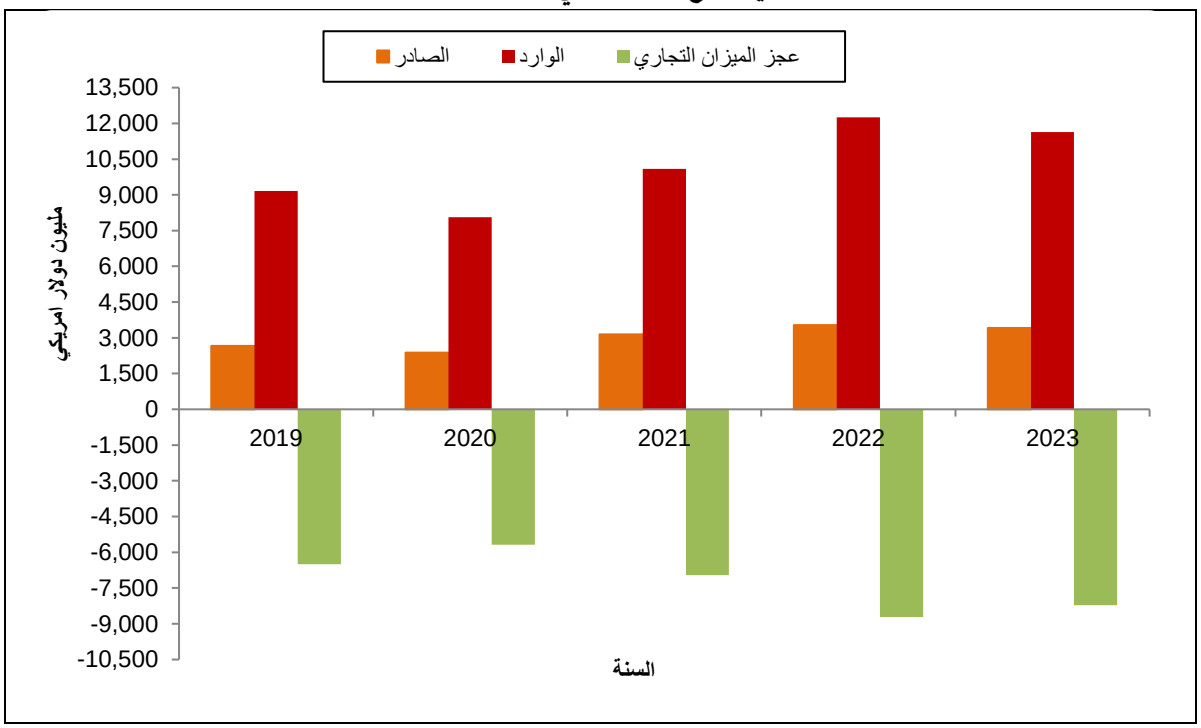

[7] البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

جدول 8: ميزان المدفوعات في فلسطين 2019– 2023

القيمة بالمليون دولار أمريكي

البند	2019	2020	2021	2022	*2023
اولاً: الحساب الجاري (صافي)	**-1,779.9**	**-1,903.6**	**-1,778.0**	**-2,036.0**	**-2,897.0**
1. السلع (صافي)	**-5,509.6**	**-4,775.2**	**-6,015.0**	**-7,537.0**	**-7,113.0**
2. الخدمات (صافي)	**-992.8**	**-905.5**	**-941.0**	**-1,187.0**	**-1,112.0**
3. الدخل (صافي)	**3,030.9**	**2,492.2**	**3,630.0**	**4,527.0**	**3,238.0**
تعويضات العاملين (صافي)	2,969.5	2,433.5	3,508.3	4,379.5	3,091.8
دخل الاستثمار (صافي)	61.4	58.7	121.7	147.5	146.2
4. التحويلات الجارية (صافي)	**1,691.6**	**1,284.9**	**1,548.0**	**2,161.0**	**2,090.0**
ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**1,690.9**	**1,334.2**	**1,851.0**	**1,246.0**	**2,095.0**
1. الحساب الرأسمالي (صافي)	**284.4**	**431.5**	**471.0**	**593.0**	**404.0**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	284.4	431.5	471.0	593.0	404.0
حيازة الاصول غير المالية غير المنتجة او التخلص منها (صافي)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
2. الحساب المالي (صافي)**	**1,406.5**	**902.7**	**1,380.0**	**653.0**	**1,691.0**
الاستثمار الاجنبي المباشر (صافي)	188.4	138.7	294.0	391.0	100.0
استثمار الحافظة الاجنبي (صافي)	-35.5	69.2	87.0	-173.0	-306.0
الاستثمارات الاجنبية الأخرى (صافي)	1,374.1	732.0	1,173.0	459.0	2,323.0
التغير في الأصول الاحتياطية	-120.5	-37.2	-174.0	-24.0	-426.0
ثالثاً: صافي السهو والخطأ***	**89.0**	**569.4**	**-73.0**	**790.0**	**802.0**

* بيانات تقديرية ربعية

** تشمل الأصول الاحتياطية.

***صافي السهو والخطأ: تم احتسابه على انه الفرق بين قيمة صافي الحساب الجاري وصافي الحساب الرأسمالي والمالي.

كما وانخفضت قيمة فائض حساب الدخل بنسبة 28.5% خلال عام 2023 مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 3,238.0 مليون دولار أمريكي، حيث وبسبب عدوان الإحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة انخفضت قيمة فائض تعويضات العاملين بنسبة 29.4% مقارنة مع انخفاض قيمة فائض دخل الاستثمار بنسبة 0.9% وذلك مقارنة مع العام السابق. تشكل قيمة تعويضات العاملين المقبوضة ما نسبته 91.9% من إجمالي قيمة مقبوضات حساب الدخل، بينما تمثل قيمة دخل الاستثمار النسبة الباقية، وكما يتضح من الشكل اللاحق، استمرت قيمة تعويضات العاملين المقبوضة من الخارج في الارتفاع قبل ان تنخفض عام 2020، ثم تعاود الارتفاع وتصل أعلى قيمة لها عام 2022، ومن ثم سجلت انخفاضاً خلال عام 2023 لتبلغ 3,092.7 مليون دولار أمريكي.

اتجاه تعويضات العاملين ودخل الاستثمار المقبوضين من الخارج في فلسطين، 2019- 2023

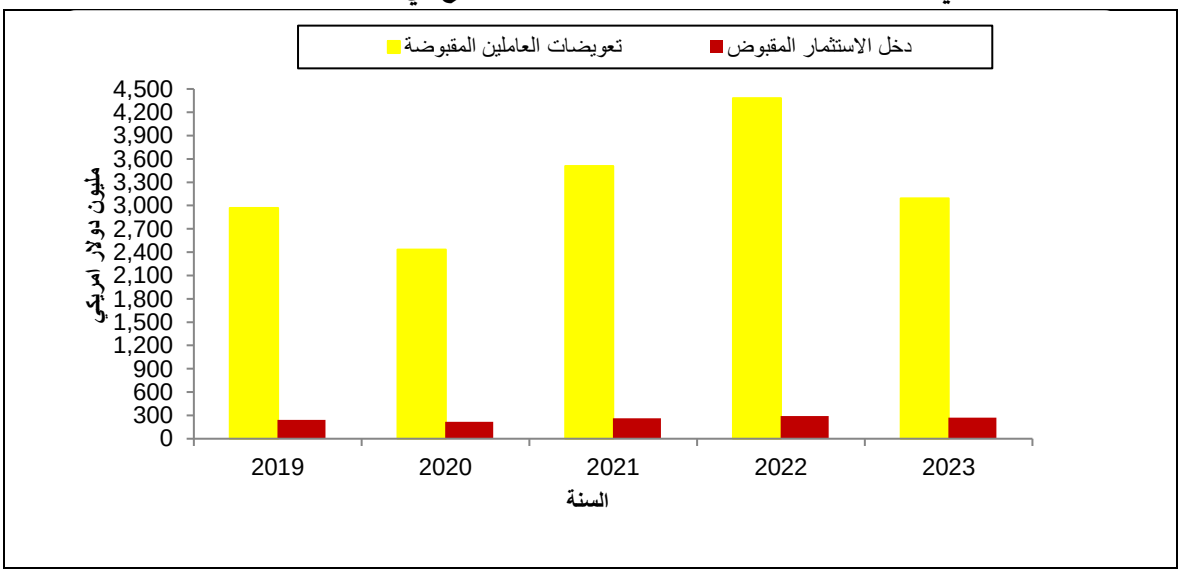

انخفضت قيمة فائض التحويلات الجارية عام 2023 بنسبة 3.3% لتصل إلى 2,090.0 مليون دولار أمريكي. ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة التحويلات الجارية المقبوضة من الخارج والتي وصلت إلى 2,459.0 مليون دولار أمريكي بالرغم من انخفاض قيمة التحويلات الجارية المدفوعة إلى الخارج التي بلغت 369.0 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد الفلسطيني الكبير على التحويلات الخارجية التي تتلقاها فلسطين لدعم الموازنة العامة والتحويلات الخارجية للقطاع الخاص الذي تراجعت قيمة التحويلات الجارية المقدمة إليه بنسبة 11.4%.

اتجاه التحويلات الجارية والرأسمالية المقبوضة من الخارج في فلسطين، 2019- 2023

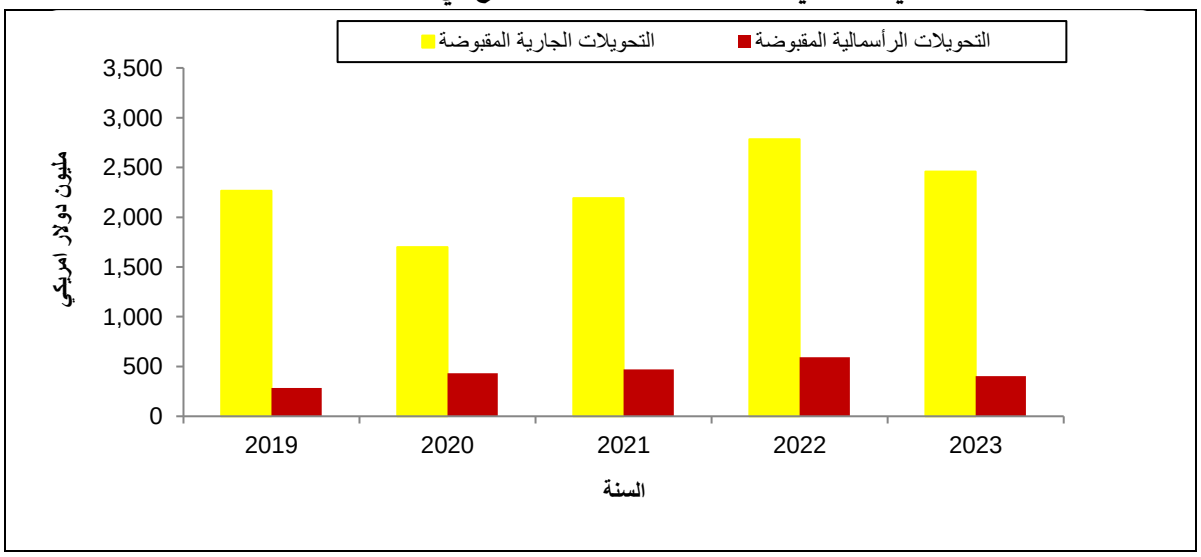

2.4 وضع الإستثمار الدولي

ارتفاع قيمة الاستثمارات الأخرى في الخارج بنسبة 12.7% نهاية عام 2023 لتصل إلى 7,257 مليون دولار أمريكي، كانت السبب الرئيسي في ارتفاع قيمة إجمالي أرصدة الأصول الفلسطينية في الخارج، كما وانخفضت قيمة إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية، أدى ذلك لارتفاع قيمة صافي رصيد وضع الاستثمار الدولي بنسبة 43.5% نهاية عام 2023 لتصل إلى 4,576 مليون دولار أمريكي.

قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين تفوق قيمة أرصدة الاستثمار المباشر للفلسطينيين المستثمرة في الخارج في نهاية العام 2023، وصلت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 3,190 مليون دولار أمريكي، فيما بلغت أرصدة الاستثمار المباشر للفلسطينيين المستثمرة في الخارج 292 مليون دولار أمريكي. (أنظر/ ي جدول 9).

جدول 9: رصيد وضع الاستثمار الدولي في فلسطين في نهاية الأعوام 2019– 2023

القيمة بالمليون دولار أمريكي

البند	2019	2020	2021	2022	2023*
وضع الاستثمار الدولي (صافي)**	**1,842**	**2,799**	**3,158**	**3,189**	**4,576**
مجموع الأصول الخارجية	**7,273**	**8,223**	**9,241**	**9,261**	**10,575**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	269	313	371	292	292
استثمارات الحافظة في الخارج	1,417	1,463	1,397	1,632	1,703
الاستثمارات الأخرى في الخارج	4,929	5,750	6,600	6,440	7,257
منها: عملة وودائع***	4,571	5,499	6,322	5,954	6,013
الأصول الاحتياطية	658	697	873	897	1,323
مجموع الخصوم الأجنبية	**5,431**	**5,424**	**6,083**	**6,072**	**5,999**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,756	2,704	3,030	3,221	3,190
استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين	714	668	850	856	692
الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين	1,961	2,052	2,203	1,995	2,117
منها: قروض من الخارج	1,233	1,368	1,423	1,349	1,443
منها: عملة وودائع****	706	684	780	646	674

* تمثل بيانات نهاية الربع الرابع 2023.

** وضع الاستثمار الدولي (صافي): تساوي مجموع الأصول الخارجية مطروح منها مجموع الخصوم الأجنبية.

***عملة وودائع: تشمل الإيداعات المحلية في البنوك الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني.

**** عملة وودائع: تشمل ودائع غير المقيمين المودعة في البنوك المقيمة.

1.2.4 مجموع الأصول الخارجية

ارتفعت قيمة إجمالي أرصدة الأصول الفلسطينية في الخارج نهاية عام 2023 بنسبة 14.2% مقارنة بالعام 2022، لتصل إلى 10,575 مليون دولار أمريكي. شكلت قيمة الاستثمارات الأخرى في الخارج 68.6% (شكلت قيمة العملة والودائع 82.9% منها) من قيمة هذه الأصول، بينما شكلت قيمة استثمارات الحافظة في الخارج 16.1%، وقيمة الأصول الاحتياطية 12.5%، وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج 2.8%. (أنظر/ ي الشكل ادناه).

هيكل إجمالي أرصدة الأصول الفلسطينية في الخارج نهاية عام 2023

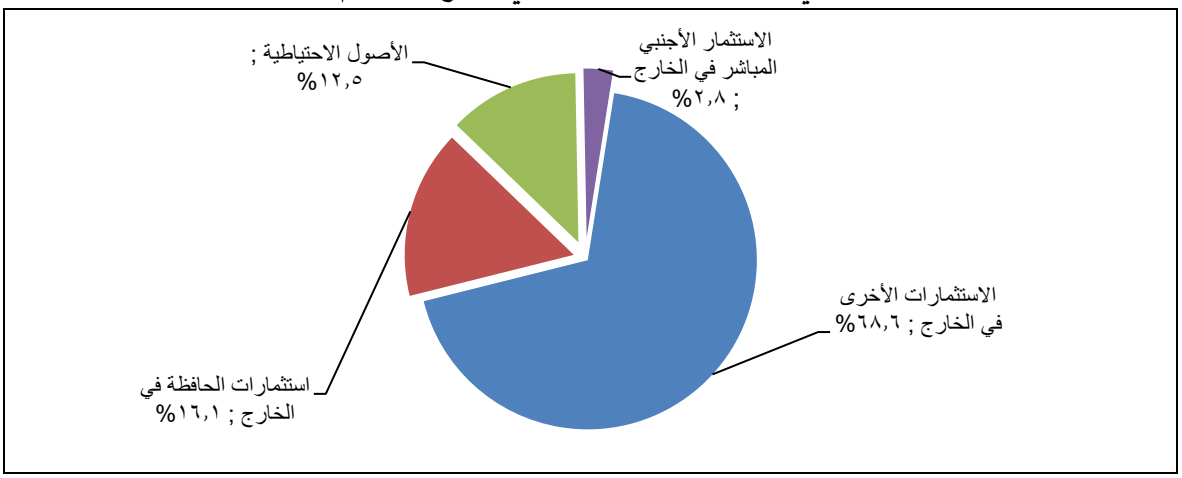

2.2.4 مجموع الخصوم الأجنبية

فيما يتعلق بإجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية المستثمرة في فلسطين، فقد سجلت قيمتها انخفاضاً نهاية عام 2023 بنسبة 1.2% مقارنة بالعام 2022، لتبلغ 5,099 مليون دولار أمريكي. شكلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 53.2% من قيمة هذه الخصوم، وقيمة الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 35.3%، وقيمة استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 11.5%. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

هيكل إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية في فلسطين نهاية عام 2023

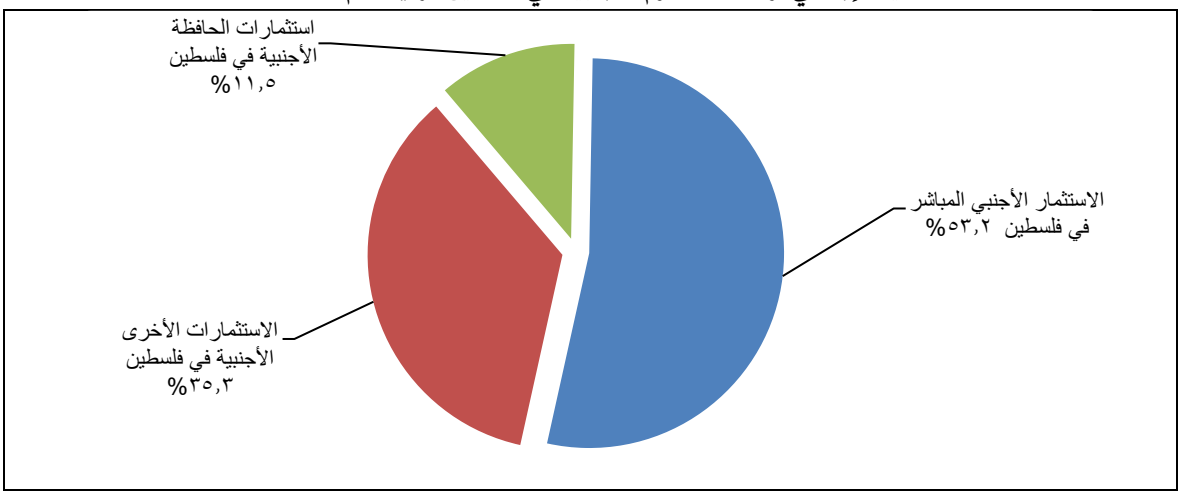

3.4 الدين الخارجي

تُعتبر قيمة رصيد الدين الخارجي على قطاع الحكومة العامة الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية، حيث شكلت قيمة رصيد الدين الخارجي على الحكومة العامة نسبة بلغت 62.1% من قيمة إجمالي رصيد الدين الخارجي بواقع 1,321 مليون دولار أمريكي. (أنظر/ ي الشكل ادناه).

توزيع إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين نهاية عام 2023

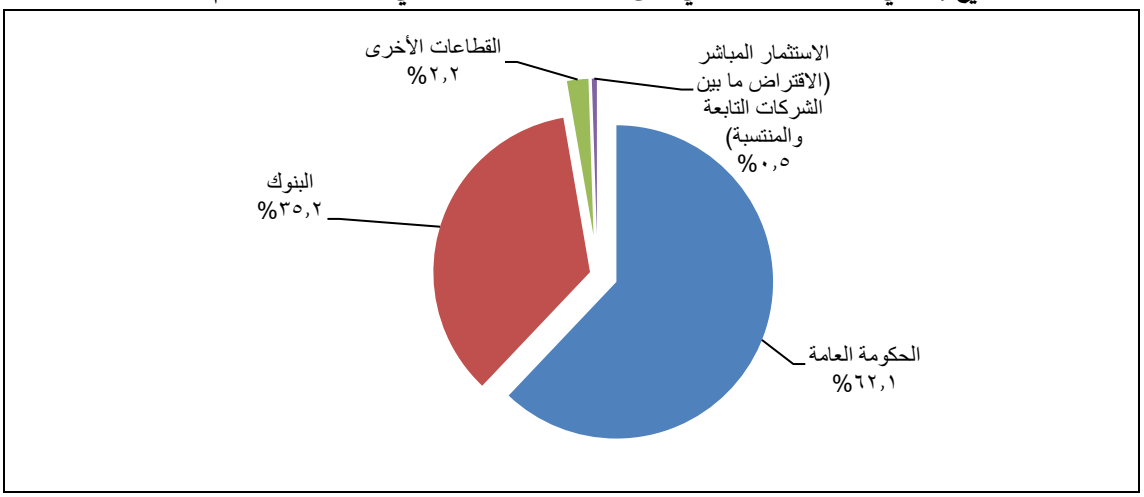

ارتفعت قيمة إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين بنسبة 6.1% نهاية عام 2023 لتصل إلى 2,128 مليون دولار أمريكي، جاء هذا الارتفاع بسبب الارتفاع في قيمة رصيد الدين الخارجي على البنوك بنسبة 15.9% مقارنة مع نهاية عام 2022، لتصل إلى 749 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2023 مقارنة مع 646 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2022. (أنظر/ ي جدول 10).

جدول 10: إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين في نهاية الأعوام 2019- 2023

القيمة بالمليون دولار أمريكي

القطاع الاقتصادي	2019	2020	2021	2022	*2023
الحكومة الحكومة	1,218	1,325	1,319	1,302	1,321
السلطات النقدية	0	0	0	0	0
البنوك	706	684	780	646	749
القطاعات الأخرى	37	43	104	47	47
الاستثمار المباشر (الاقتراض ما بين الشركات التابعة والمنتسبة)	6	17	41	11	11
إجمالي رصيد الدين الخارجي	**1,967**	**2,069**	**2,244**	**2,006**	**2,128**

* تمثل بيانات نهاية الربع الرابع 2023.

الملحقات

متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي في فلسطين، 2019 -2023

	2019	2020	2021	2022	2023
المتوسط السنوي	3.56	3.44	3.23	3.36	3.68

قائمة الأنشطة الاقتصادية

	النشاط الاقتصادي
الزراعة	الزراعة والحراجة وصيد الاسماك
الصناعة	التعدين واستغلال المحاجر، الصناعات التحويلية، إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، امدادات المياه وانشطة الصرف الصحي وادارة النفايات ومعالجتها
الإنشاءات	الإنشاءات
تجارة الجملة والتجزئة	تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
النقل والتخزين	النقل والتخزين
المعلومات والاتصالات	المعلومات والاتصالات
الخدمات والفروع الأخرى	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، أنشطة خدمات الاقامة والطعام، الأنشطة العقارية والإيجارية، الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة، الإدارة العامة والدفاع، أنشطة التعليم، أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي، أنشطة الفنون والترفيه والتسلية، أنشطة الخدمات الأخرى، أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم افراداً وانشطة الاسر المعيشية في انتاج سلع وخدمات لاستخدامها الخاص.
البنود التعديلية	الرسوم الجمركية، صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات.